



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان - كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

فاعلية السياسة النقدية في ظل الازمات الاقتصادية العراقية العولمة
(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من قبل

الطالب
خالد جبار زغير

الطالب
احمد كاظم عذاب

بإشراف
المدرس المساعد
إبراهيم أحمد عبد

٢٠٢٣ م

٥١٤٤٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



(قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعُ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَحْصِنُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة يوسف (٤٧-٤٩)

الإهداء

قال تعالى: (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك . ولا تطيب الجنة إلا برويتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار . إلى من أحمل
أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله يرحمك وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي
الغد وإلى الأبد

والذي العزيز _ رحمه الله

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة
وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى منارة العلم والعلماء إلى الصرح الشامخ الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى
الذين مهدوا لنا

طريق العلم والمعرفة .. أساتذتنا الأفاضل.

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ}

صدق الله العلي العظيم

طيب لي من منطلق عرفان الجميل, وشكر المحسن على إحسانه, أن اتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل على كل من مد لي يد العون والمساعدة على اتمام هذا البحث, اخص بالذكر منهم استاذي المشرف المدرس المساعد (إبراهيم احمد عبد) لما افرغ لي من وقته الثمين وامدني من نصائحه وتوجيهاته الصائبة, ولم يبخل علي بشيء, فجزاه ربي خير الجزاء كما اشكر اساتذة قسم الاقتصاد كافة لأطافهم وتوجيهاتهم وعنايتهم. فشكراً لهم أيضاً .

اقرار المشرف

أقر أن إعداد هذا المشروع الموسوم بـ ((فاعلية السياسة النقدية في ظل الازمات الاقتصادية العراقية انموذجاً للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠)) المقدم من قبل الطالب (أحمد كاظم عذاب ، و خالد جبار زغير) قد جرى تحت اشرافي في قسم الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة ميسان ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد ولأجله وقعت.

التوقيع :

الاسم : م.م. إبراهيم

أحمد عبد

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة

ميسان

التاريخ : / / ٢٠٢٣

توصية السيد رئيس قسم الاقتصاد :

بناءً على الاقرار الذي تقدم به المشرف ، أرشح هذا البحث للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : م. علي سلمان

طعمة

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة

ميسان

التاريخ : / / ٢٠٢٣

فهرست المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ت	الشكر والعرفان
٢-١	المقدمة ، والمنهجية
٢٠-٣	المبحث الأول : السياسة النقدية والازمات الاقتصادية اطار مفاهيمي
٤-٣	اولاً - ماهية ومفهوم السياسة النقدية وتطورتها
٧-٥	ثانياً - اهداف السياسة النقدية
١١-٨	ثالثاً - ادوات السياسة النقدية
١٣-١٢	رابعاً - اجراءات البنوك المركزية العالمية في ظل ازمة فايروس كورونا
١٤-١٣	خامساً - المفاهيم الاساسية للازمات الاقتصادية
١٧-١٤	سادساً - انواع الازمات الاقتصادية
٢٠-١٧	سابعاً - اراء المدارس الكلاسيكية والكينزية في تفسير الازمات الاقتصادية
٢٨-٢١	المبحث الثاني : تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية في العراق
٢٤-٢١	اولاً - الناتج المحلي الاجمالي
٢٦-٢٤	ثانياً - التضخم
٢٨-٢٧	ثالثاً - اجراءات السلطة النقدية للتحوط من الازمات المالية
٣٧-٢٩	المبحث الثالث : تحليل الكتلة النقدية والسيولة المحلية في العراق
٣٤-٢٩	اولاً - تطورات عرض النقد (M١-M٢) في العراق بعد عام ٢٠٠٣
٣٧-٣٤	ثانياً - السياسة الاحترازية للبنك المركزي العراقي
٣٨	الاستنتاجات والتوصيات
٤٠-٣٩	المصادر

المقدمة

تُعد السياسة النقدية إحدى السياسات الإقتصادية المهمة، التي تمارس دوراً مركزياً في بناء المقومات الأساسية للنمو الإقتصادي، إذا ما توفرت البيئة المناسبة لتفعيل أدوات هذه السياسة من جهة، والنخب التي تصنع السياسة النقدية من جهة أخرى، وهذان الشرطان يمكن النظر إليهما (كالصندوق الأسود) الذي من خلاله يتحقق الإستقرار النقدي والرفاه الإجتماعي، لأن عدم توفر نظام نقدي مستقر يؤدي بجميع الحسابات الإقتصادية إلى الإختلالات الهيكلية وعدم التوازن . لذا فأن الأمر يتطلب إعداد السياسة النقدية الملائمة لمواجهة الازمات الاقتصادية وفق ادوات السياسة النقدية الكمية منها والنوعية ، وبالتالي فإن التطورات الكبيرة والسريعة التي يشهدها العالم انعكست على تطور اداء السياسات الاقتصادية ولاسيما السياسة النقدية منها في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اذ اصبحت دراسة الهياكل الاقتصادية المكونة للنتاج المحلي الإجمالي والمتغيرات الرئيسة للاستقرار الاقتصادي ضرورة مهمة لبيان حجم الاختلالات الهيكلية التي تحول دون تحقيق السياسة النقدية لأهدافها في الاستقرار الاقتصادي وبالتالي لابد من ايجاد حزمة من المعايير أو المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تبين فاعلية السياسة النقدية من عدمها لإيجاد المعالجات والحلول اللازمة لزيادة تلك الفاعلية .

لذا فان الإدارة الاقتصادية لم تعد عاجزة تجاه المعضلات الاقتصادية سواء أكانت الطارئة منها أم المزمدة وإنما أصبحت تمتلك زمام المبادرة في التخطيط بمختلف النظم الاقتصادية بأشكال متباينة واليات مختلفة وتكون لها مسارا تقوم بواسطته بتقييم الحاضر والتخطيط للمستقبل لقد أصبحت الاقتصادات العالمية اليوم تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل في الأزمنة السابقة، ومن أهم هذه التحديات هي الأزمات الاقتصادية التي طالما تواجه بلد من البلدان خاصة المتقدمة منها وتنتقل بعد ذلك إلى بلدان أخرى تدمر اقتصادياتها وتنعكس على استقرار مجتمعاتها وتهدد أمنها الاقتصادي عبر سنوات قد يطول مداها .

منهجية البحث

اولاً - أهمية البحث :

تتمحور أهمية البحث حول الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في تعديل المسار الاقتصادي في العراق في ظل الازمات الاقتصادية .

ثانياً - مشكلة البحث :

عانى الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية لازمته خلال الحقبة الزمنية فضلاً عن الفساد المالي والاداري المستشري بين المؤسسات والتجاذبات السياسية التي انعكست سلباً سوء ادارة الاقتصاد .

ثالثاً - فرضية البحث :

تكمن فرضية البحث من حقيقة مفادها ان للسلطة النقدية أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على معدلات التضخم في العراق ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ .

رابعاً - أهداف البحث :

يهدف البحث الى بيان دور السياسة النقدية في معالجة الازمات الاقتصادية سواء اكانت الازمات ناتجة عن اسباب داخلية ام خارجية .

خامساً - الحدود الزمانية :

٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

سادساً - الحدود المكانية للبحث :

تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق

المبحث الاول

السياسة النقدية اطار مفاهيمي

اولاً - ماهية ومفهوم السياسة النقدية وتطوراتها :

السياسة النقدية هي مكون رئيس من مكونات السياسات الاقتصادية الكلية التي تتضمن إضافة إلى السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة سعر الصرف، سياسة التجارة الخارجية للوصول للأهداف الاقتصادية الكلية لابد من وجود تكامل وتنسيق بين تلك السياسات (إدريس ، ٢٠٢١ ، ١٢).

تُعد السياسة النقدية أداة رئيسة ومهمة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة، التي تستخدمها الدول بجانب السياسات الأخرى، كالسياسة المالية والتجارية والسياسة السعريه وغيرها، وذلك بهدف التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي من خلال أثرها في المتغيرات المركزية لهذا النشاط، كالإستثمار والأسعار، والدخل والنواتج القوميين، وسياسات الإستقرار. إن مفهوم السياسة النقدية هو مفهوم حديث نسبياً ظهر في أدبيات الإقتصاد في بداية القرن العشرين، أي أبان الأزمات وحقب عدم الإستقرار الإقتصادي، ولاسيما أزمة الكساد العال (١٩٢٩ - ١٩٣٣)، إذ كان هدف السياسة النقدية مقتصرأً على تنظيم عرض النقد، سواء كان بالتدخل المباشر أم غير المباشر، نتيجة للإفتراض السائد بأن عرض النقد هو العامل الرئيس المؤثر في الإنفاق الكلي، بناء على أفكار النظرية الكمية التقليدية (السيد علي، والعيسى، ٢٠٠٤، ٣٥١).

ثم حدث تطور في السياسة النقدية وأهدافها، خاصة بعد ظهور النظرية الكينزية، التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من أجل معالجة الركود الإقتصادي وتحقيق النمو المطلوب، أي ان هناك عوامل نقدية أخرى ظهرت تؤثر في مجمل الطلب الكلي بالإضافة إلى عرض النقد، مثل سرعة التداول النقدي، وكذلك تم التخلي عن الفكرة القائلة بان عرض النقد هو المتغير المستقل الذي يؤثر فقط على المستوى العام للأسعار،

وإنما امتد تأثيره على حجم الدخل القومي ومستوى الإنتاج، وحجم الإيداع، ومعدل الإستثمار والإستخدام، أي أن مهام السلطة المركزية سواء كانت نقدية أم مالية توسعت لتشمل في تأثيرها حجم الدخل القومي وتوزيعه، وتراكم رأس المال وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. وهكذا يمكن النظر إلى السياسة النقدية على أنها (تعني إدارة التوسع والإنكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة) ، إذ يطلق على هذا المعنى المفهوم الضيق للسياسة النقدية، بينما يشير المفهوم الكينزي إلى أن السياسة تعني مراقبة التغيرات في عرض النقد والمؤثرة على النشاط الإقتصادي، من خلال الدور الذي يلعبه سعر الفائدة في السوق النقدي (الدليمي، ١٩٩٠، ٥٨٤).

ويشير الإقتصادي الأميركي (سامولسن) إلى أن السياسة النقدية هي دائماً في الاتجاه المعاكس لاتجاه الريح سواء في حالة العجز أم الفائض في الطلب الكلي العام بما يدعم النمو الحقيقي الأمتثل إذ أكد أن عمل السياسة النقدية يكون معاكس اي في التيار العكسي لعمل السياسة المالية او الاجراءات التي تتخذها الدولة للمحافظة على الاستقرار في الأسعار، ومن خلال هذا الدور إذ شبهها بالقلب الذي يُنظم تدفق الدم في مختلف اجزاء الجسم إذ أن البنك المركزي بوصفه أعلى سلطة نقدية يُنظم ضخ النقود عبرمفاصل الحياة الإقتصادية (Samuelson , ١٩٧٦, ٣١).

ويمكن تعريف السياسة النقدية بكونها مجموعة التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة والأئتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية ومن أهمها ضمان تحقيق الاستقرار السعري، وحفز النمو الاقتصادي والتشغيل . وعرفة ايضاً السياسة النقدية من وجهة زعيمها فريدمانّ فهي العملية التي يتم بموجبها التحكم للسلطة النقدية في المعروض النقدي لدولة ما، وغالباً ما تستهدف نسبة الفائدة بغرض تعزيز النمو الإقتصادي والاستقرار (Friedman, ١٩٨٧: ١١).

ثانياً - اهداف السياسة النقدية :

تختلف أهداف السياسة النقدية من دولة لأخرى، وترتبط مستهدفاتها بدرجة التقدم الاقتصادي وهيكلية السياسات الاقتصادية الكلية، ودرجة انفتاح الاقتصاد على الاقتصادات العالمية. وعلى ذلك، تختلف مستهدفات وضع السياسات النقدية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، حيث تتميز السياسة النقدية في الدول الصناعية المتقدمة بالتركيز بصورة أكبر على تحقيق هدف استقرار الأسعار واستهداف التضخم كهدف رئيسي للسياسة النقدية. هذا في حين تتعدد أهداف السياسة النقدية المطبقة في الدول النامية، واقتصادات الأسواق الناشئة، لتشمل إلى جانب استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الصرف، وتحقيق درجة أكبر من التنافسية لمنتجاتها الوطنية في الأسواق العالمية، كذلك استهداف معدلات للفائدة تسهم في زيادة الاستثمارات وغيرها من الأهداف ، ويمكن استعراض تلك الأهداف بشكل موجز وكالاتي: (السامرائي والدوري، ٢٠٠٦: ١٨٨).

١- استقرار قيمة العملة :

الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره على قيمة العملة الوطنية وفي نفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية

٢- استقرار المستوى العام للأسعار :

تُعدالمحافظة على استقرار المستوى العام من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والغاية منه مواجهة التغيرات في المستوى العام للأسعار لما له من تأثير على قيمة العملة وبالتالي أحداث آثار سلبية على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية و على الأداء الاقتصادي كما إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة والى زيادة أرباح رجال الأعمال . لذلك يعد الاستقرار عاملاً مهماً لإنهاء مثل هذه الاختلالات ويمكن من خلال إتباع سياسة ائتمانية سليمة

تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والأهداف الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (السامرائي والدوري، ٢٠٠٦: ١٨٨).

٣- زيادة النمو الاقتصادي :

يعبر النمو الاقتصادي عن حدوث زيادة في الكمية المتحققة من إنتاج السلع والخدمات ويقاس النمو الاقتصادي الايجابي بالزيادة في الناتج المحلي مقارنة بالناتج المحلي في سنوات سابقة ويستطيع البنك المركزي التأثير في احتياطات البنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان فالسياسة التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر الفائدة منخفض مما يشجع على زيادة طلب الائتمان ومن ثم الاستثمار وبالتالي نمو اقتصادي .

٤- تحقيق الاستخدام الكامل :

يقصد بالاستخدام الكامل إن الأفراد المؤهلين الذين يبحثون عن العمل وبمعدلات الأجور السائدة يجدونه بدون تأخير كبير . أي التخلص من البطالة أو إبعادها ولكي تصل السلطات إلى مثل هذا الوضع عليها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من انحرافات من شأنها الأضرار بمستوى الدخل والإنتاج أو تحقيق مستوى من التشغيل الكامل الذي ينطوي على وجود بطالة فوق الصفر أي تواجد نسبة من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه باستمرار يطلق عليها بمعدل البطالة الطبيعي والتي تتراوح معدلاتها بين (٤,٥% - ٦%) وتعمل السلطة على تقليلها من خلال السياسات الحكومية (ابو السعود، ٢٠٠٤: ١٨٤) .

٥- معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات :

للسياسة النقدية دور في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع معدل الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الى داخل البلد وفي الوقت ذاته إتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى رفع الصادرات والحد من الواردات فتخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تعزيز الميزان التجاري إذ نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته ويكون هذا الميزان لصالح البلد عندما يكون المستلم من العملة الصعبة من العالم الخارجي

اكبر من مدفوعاته للعالم الخارجي فالعجز يمكن تغطيته من خلال السحب على الاحتياطات النقدية الأجنبية أو بيع بعض الموجودات أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على بعض المنح والإعانات ودور السلطات النقدية هو التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية لتقليص استيراداتها أما إذا كان السبب في ميزان المدفوعات هو كثرة التوظيفات في الخارج القصيرة والطويلة الأجل فان تقليص حجم الائتمان المصرفي يقلل سيولة هذه الوحدات مما يرغمها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج (الجنابي وأرسلان، ٢٠٠٩: ٢٦٧).

٦- استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية :

يعول على السياسة النقدية بشكل كبير في مواجهة تداعيات التقلبات الاقتصادية حيث يمكن للسياسة النقدية الاضطلاع بالدور الأكبر في تلافي الآثار السلبية لهذه التقلبات من خلال التأثير في حجم الائتمان بانتهاج سياسة انتمائية توسعية، في أوقات الانكماش، وسياسة ائتمانية تقييدية، في أوقات الرواج التي عادة ما يصاحبها معدلات تضخم مرتفعة ، تأخذ التقلبات الاقتصادية عموماً الطابع الدوري، وتنقسم إلى أربعة مراحل تتمثل في: التوسع والانكماش، والتطهير، والعودة إلى الانطلاق وتؤثر مثل هذه التقلبات على اقتصاديات الدول، خاصة في مرحلة الانكماش حيث تنعكس على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف.

٧- تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام :

يأتي هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام في مقدمة أهداف السياسات الاقتصادية ولا يعني ترتيب ذكره في سياق الحديث عن الأهداف كونه أقل أهمية من الأهداف السابقة عليه، إنما لكون كافة الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية وكافة السياسات الاقتصادية الأخرى تتصهر في بوتقة واحدة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة (الشاذلي ، ٢٠١٧: ٤).

ثالثاً - أدوات السياسة النقدية :

يستعمل البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية مجموعتين من الأدوات الأولى تسمى الأدوات غير المباشرة (الكمية) التي يحدد فيها مستويات الائتمان وأسعار الفائدة فضلاً عن فرض القيود عليهما، بالاعتماد على بعض التنظيمات والقواعد في هذا المجال . والأخرى تُدعى بالأدوات غير المباشرة (النوعية) وعن طريقها يعمل البنك المركزي على التأثير في أوضاع سوق النقد بسبب سيطرته على القاعدة النقدية ، وكما مبين في الآتي :

1- ادوات السياسة النقدية المباشرة (النوعية) :

يتركز الهدف الأساس لاستخدام الرقابة المباشرة على توجيه الائتمان المصرفي نحو قطاعات اقتصادية معينة، بما ينسجم وتحقيق الأهداف الأساسية للاقتصاد ككل ، أي أن هذه الأدوات تعمل على إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وعليه يكون تأثيرها نوعياً في قطاعات معينة ، وليس عاماً لجميع قطاعات الاقتصاد ، ويمكن الإشارة إلى أكثر أنواع هذه الأدوات المباشرة شيوعاً في الاستخدام ، وهي:- (الدليمي، ١٩٩٠:٥٨٣).

أ- الائتمانات الموجهة : يتوافر هذا النوع من الإقراض رقابة فعّالة مباشرة على السياسة الائتمانية التي تتبعها المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية ، وذلك على وفق قواعد تنظيمية تضمن حصول القطاعات الاقتصادية المستهدفة على التمويل ؛ إذ تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين للإقراض، وبنسبة محددة في العام، وعند الإخلال في تلك الإجراءات تتعرض المصارف إلى عقوبات، أن اعتماد هذا الأسلوب جاء لسعي السلطات النقدية في التأثير على توزيع القروض وتوجيهها على القطاعات الأكثر حيوية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والتنمية الفعالة ، إلا ان استعمال هذه الأداة قد يؤدي إلى تشوهات قطاعية ، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

ب- **الاقناع الأدبي** : يتمتع البنك المركزي بقدرة التأثير على قرارات المصارف التجارية واقناعها على تنفيذ سياسة ائتمانية معينة، وسياسة اتوسعية كانت أم انكماشية ، بتكثيف اللقاءات والاجتماعات وإقامة الندوات التوعوية بتحسين أداء المصارف التجارية وتلافي المخاطر الناجمة عن الإفراط في عمل تلك المصارف، بهدف التعاون فيما بينهما وبيان إنعكاس أثر هذه السياسة على واقع الاقتصاد الوطني.

ت- **سياسة سعر الفائدة** : كان لهذه السياسة اثراً كبيراً في كثير من الدول، إذ تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على أنواع معينة من التمويل ؛ لتحفيز قطاع معين على سبيل المثال كقطاع الزراعة والصناعة الذي يشهد تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة، ويستطيع البنك المركزي تنظيم الإئتمان الممنوح للأغراض العقارية والاستهلاكية من بالمساهمة في حلّ مشكلة السكن التي تعد من المشاكل الرئيسية في العالم، عن طريق إحداث تسهيلات على القروض لشراء الوحدات السكنية وبنائها ، أو تقديم الدعم العيني لشراء الأدوات والمعدات اللازمة. (عبد الرحيم، ٢٠١٤: ١٥٣).

ث- **يقترض بوساطة السندات مع تحديد هامش للضمان** ، إذ يقوم الأفراد بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المتوافرة لديهم التي اشترت في وقت سابق مع شرط التقيد بهامش الضمان الذي يمثل الفرق بين قيمة القرض والقيمة السوقية للسندات ، فإذا أراد البنك المركزي أن يطبق سياسة انكماشية، يلجأ إلى رفع هامش الضمان، أما في حالة اتباع سياسة توسعية فيكون العكس، وتعمل هذه الأداة بحسب متطلبات الوضع الاقتصادي(الجنابي، ٢٠٠٩: ٢٧١).

٢- أدوات السياسة النقدية غير المباشرة(الكمية) :

تعدّ هذه الأدوات من أكثر الوسائل استخداماً ، وتسعى للتأثير على الإئتمان المصرفي خاصةً ، وفي حجم النقد المتاح عامةً ، والتأثير أيضاً في كلفته بهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، وتشتمل تلك الأدوات على الآتي :-

أ- **سعر إعادة الخصم** : تقترض المصارف التجارية من البنك المركزي بضمان الاوراق المالية التي بحوزتها عندما تكون لها حاجة إلى سيولة إضافية ، لتقديمها قروضاً إلى عملائها ، إذ يقوم البنك المركزي بفرض سعر الفائدة على ذلك ، وهذا النوع من الإقراض يستعمل بهدف التخفيف من نقص السيولة والتحكم في الأوضاع النقدية والإئتمانية ، إلا أن سعر إعادة الخصم لا يكون ثابتاً عند مستوى معين بل يتغير تبعاً لنوعية الأوراق المالية ودرجة الضمان المقدمة ، وتبعاً للآلية التي يعتمد عليها في الإقراض المضمون ، وقد يتغير هذا السعر على وفق آلية البنك المركزي في معالجة حالات التضخم الاقتصادي والإنكماش الناتج عن التقلبات الاقتصادية والازمات.

أما فيما يتعلق بفاعلية تلك الأداة في مجابهة التقلبات الاقتصادية، فقد أصبحت محدودة التأثير، والسبب يعود إلى الفوائض المالية الكبيرة التي تمتلكها المصارف التجارية، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن سعر إعادة الخصم في المصارف الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية، ينخفض عند تخفيض المصارف التجارية سعر الخصم ويرتفع عند زيادة سعر الخصم ، وهو على صلة قوية بسعر الفائدة السوقي، أما في كندا فيتغير سعر إعادة الخصم كل أسبوع ليتبعه تغير أسعار الفائدة، على أدونات الخزنة التي تصدرها الدولة، وإن سعر إعادة الخصم يكون أعلى من سعر الفائدة على هذه الأدونات.(عبد المطلب، ٢٠٠٩: ٢٧٦).

ب- **عمليات السوق المفتوحة** : تعدّ هذه الأداة من أهم الادوات تأثيراً واستخداماً ؛ إذ يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية أو شريئها للتأثير على حجم الاحتياطيات والسيطرة على مكونات عرض النقد، فضلاً عن التأثير في كلفة الإئتمان ، وسعر الفائدة بما يتلائم مع أهداف السياسة النقدية ، بمعنى إذا قام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فذلك يهدف إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية لمعالجة حالة الركود الاقتصادي، لزيادة السيولة النقدية او احتياطيات المصارف التجارية ، وانخفاض أسعار الفائدة، وبذلك تزداد قدرة المصارف على منح الإئتمان لتحفيز النشاط الاقتصادي، أما إذا قام البنك المركزي بعمليات بيع الأوراق المالية فهذا سيؤدي

إلى تقييد النشاط الاقتصادي، بهدف معالجة التضخم بتخفيض الاحتياطات للبنوك والتأثير في الاساس النقدي وتخفيض عرض النقد فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة. إن نجاح هذه السياسة يتطلب أوراقاً مالية كافية في السوق، لدرجة تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق بعمليات البيع والشراء التي يقوم بها .

ت- متطلبات الاحتياطي القانوني : يقضي تدخل البنك المركزي بفرض الاحتياطي النقدي القانوني، على ضرورة قيام المصارف التجارية بتجميد نسبة من الودائع لدى البنك المركزي ، ويختلف هذا عن الرصيد النقدي السائل لدى المصارف التجارية لمواجهة طلبات السحب المفاجئة ، لذا يعد الاحتياطي القانوني بمثابة خط دفاع للبنك والمتعاملين معه ، وهذه السياسة تستعمل بهدف إحداث التوازن النقدي ، فيعمد إلى رفع معدل الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يسعى إلى الحدّ من مستوى الإئتمان، أي تطبيق سياسة نقدية (انكماشية) لتخفيض عرض النقد ، وبالعكس عندما يخفض نسبة الاحتياطي فتدل على اعطاء فرصة للمصارف للتوسع في عملية تقديم الإئتمان

وعن مدى فاعلية هذه الأداة في مجابهة التقلبات الاقتصادية تعدّ هذه السياسة من الأدوات الناجحة في أوقات التضخم، إذ تستجيب المصارف التجارية لتعليمات البنك المركزي برفع الاحتياطي النقدي لامتناس فائض عرض النقد ، وذلك عن طريق تخفيض القروض والاستثمارات فضلاً عن خفيض الودائع ، أما في أوقات الكساد فتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، ليس لها فعالية كبيرة في تشجيع الطلب على القروض والسبب يعود إلى قدرة المصارف في خلق الإئتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها، وقد لا يقابله زيادة في الطلب على القروض من المؤسسات والأفراد بسبب حالة الكساد التي يعيشها الاقتصاد ، وعليه فلا بد أن يصاحب تلك السياسة إجراءات أخرى، تساعد في زيادة الطلب على القروض(شامية، ٢٠١٠: ٣٢٨).

رابعاً - اجراءات البنوك المركزية العالمية في ظل ازمة فايروس كورونا :

عملت البنوك المركزية على دعم الطلب والثقة لدى الجمهور عن طريق تيسير الأوضاع المالية ، وضمان تدفق الائتمان إلى القطاع العيني ، وتعزيز السيولة في الأسواق المالية المحلية والدولية على وفق اجراءات معينة لمجابهة أزمة فايروس كورونا التي تضمنت الآتي :- (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠: ٦-١).

١- شرعت البنوك المركزية إلى التنازل والتأخير عن تطبيق اللوائح المصرفية المعتادة وتخفيف إجراءات الرقابة بشأن تطبيق بعض القواعد المحاسبية ، إلا أن تلك الإجراءات لا تهدف إلى مساعدة المصارف التجارية التي كانت ذات مرونة عالية قبل أزمة ٢٠٠٨، لكنها هدفت إلى تحسين قدرتها على تمويل الأفراد والشركات بأشكالها المختلفة لمواجهة تداعيات أزمة فايروس كورونا عام ٢٠٢٠ ، لذا رأى محافظو البنوك المركزية ، على أن تخفيف تطبيق الإجراءات على المصارف تعدّ إحدى الخطوات "الاستثنائية والجريئة" اللازمة للتغلب على الأزمة لكن يجب أن يكون التوقيت مناسباً لتجنب إنهيار النظام المالي بعد تفشي الوباء.

٢- ضرورة توافر البنوك المركزية السيولة الكافية لدعم أداء الأسواق وتخفيف الضغوط الواقعة على أسواق التمويل الرئيسية ، وذلك من عمليات السوق المفتوحة ، والتوسع في الإقراض الأجل، باللجوء إلى إجراءات أخرى تمثل تسهيلات إعادة الشراء وعمليات الشراء المباشر.

٣- تودي الإجراءات المؤقتة الموجهة إلى دعم القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة كتقديم المزيد من الدعم الموجه لفئات معينة من الأصول ، عنصراً مكملاً لإجراءات السياسة النقدية.

٤- يمكن توافير الاستقرار للاقتصاد العالمي ولأسواق المالية العالمية بالتحرك المنسق الذي تقوم به البنوك المركزية في مجموعة السبعة ، وتتمثل تلك الجهود في تطبيق التيسير النقدي المنسق وإتاحة خطوط تبادل العملات للحدّ من الضغوط على الأسواق المالية العالمية فضلاً عن تخفيف ضغط السيولة، بما في ذلك إتاحة خطوط تبادل العملات الاقتصادية.

٥- هدفت السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة والنامية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ومعالجة الضغوط الخارجية، بما فيها صدمات أسعار السلع الأولية وانعكاس مسارات التدفقات الرأسمالية .

خامساً - المفاهيم الأساسية للازمات الاقتصادية :

المفهوم الاصطلاحي للازمة :

الازمة هي عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله ، كما انه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام (السكرانة، ٢٠٠٩، ٥). ويمكن تعريف الأزمة من وجهة نظر اجتماعية على أنها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة و اضطراب العادات والقيم مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة تكون أكثر ملاءمة، ويتضح من هذا التعريف أن الأزمة من الناحية الاجتماعية تتمثل في خلل يخرق العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية ولا بد من معالجته (كورتل، ٢٠٠٩، ٢).

أما في علم الاقتصاد وهو ما يهمننا في هذه الدراسة فهناك تعاريف متعددة ولا يوجد مفهوم محدد للأزمة وسوف نأخذ بالتحديد مصطلح الأزمة المالية ومصطلح الأزمة الاقتصادية ومن المفاهيم المبسطة المصطلح الأزمة المالية ما يأتي، وهي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ومن ثم تمتد آثاره إلى بقية القطاعات الأخرى في الاقتصاد (شحاته، ٢٠١٠، ٣).

ويختلف المفكرون الاقتصاديون حول النظر للأزمة أما بشكل إيجابي أو بشكل سلبي فهناك من المفكرين من يعتقد أن الأزمة مرتبطة بالمفهوم السلبي الذي يمثل مشكلة أو تهديدا ومنهم من يرى أن الأزمة تمثل حالة إيجابية تؤدي إلى نضج الفكر . القسم الأول من المفكرين يعتقد أن الأزمة تمثل مشكلة أو تهديداً أو كارثة، وهم يعتقدون أن الأزمة تحدث نتيجة لحصول خلل مفاجئ يؤثر تأثيرا مباشرا في العناصر للنظام المقصود بل تشكل تهديدا حريباً ومعلنا لحالة النظام الذي يحكمه، ومن هذا فأن مفهوم الأزمة حسب وجهة نظر هؤلاء المفكرين هو قريب لمفهوم المشكلة التي تمثل حالة من التوتر أو عدم الرضا نتيجة لوجود بعض الصعوبات

وربما تكون المشكلة مدخلاً أو تمهيداً للأزمة إذ اتخذت مسارا حادا أو المشكلة التي تبقى دون حسم أو حل لمدة طويلة تكون مدخلا للكوارث والأزمات. (عبود، ٢٠٠٩، ٤).

الفريق الآخر من المفكرين الذين ينظرون إلى الأزمة على أنها حالة إيجابية وطبيعية على الرغم من أن الأزمة تمثل حالة عدم استقرار وهي حالة استثنائية إلا أنها ضرورية ويعتقد أصحاب هذه الأفكار أن مفردة الأزمة هي بمثابة حالة الاستقرار وهي حالة استثنائية صحية وبالغية الضرورة من أجل التطور والنمو وهي في جوهر دلالتها خلل يحدث خلال مسارات سيرورة النشاط الاقتصادي. (جوادي، ٢٠٠٩، ٣).

سادساً - انواع الأزمات الاقتصادية :

من خلال ما سبق فالأزمة الاقتصادية هي عملية خلل مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي بين الاستهلاك والإنتاج وهي تصيب الاقتصاد العيني الحقيقي في اقتصاد بلد أو مجموعة بلدان، وتظهر الأزمات الاقتصادية في ثلاث صور إذ يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية وهي الأزمة الدورية. والأزمة الوسيطة والأزمة الهيكلية (١٣-١٠، ٢٠٠٩، Paul).

١- الأزمة الدورية :

يسمى هذا النوع من الأزمات بأزمة فيض الإنتاج وهي تلك الأزمة الناشئة في مختلف مجالات الاقتصاد الرأسمالي والمرتبطة بالطابع الدوري لتطور الإنتاج الرأسمالي ومن هنا تأتي تسمية أزمة فيض الإنتاج أي أن هذه الأزمة يجب أن تشمل كل عملية تجديد للإنتاج أو الجوانب الرئيسية لها كالإنتاج والتداول والاستهلاك والتراكم ويجدر بالذكر أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا بالمقارنة مع غيرها من الأزمات ومن خلال التجارب التاريخية يتضح أن الاقتصاد الرأسمالي يستطيع بما يمتلكه من إمكانات أن يتكيف لاستيعاب التناقضات المرتبطة بهذا النوع من الأزمات والناجمة عنها كذلك ومن دون إجراء تغيير نوعي للظاهرة ذاتها.

٢- الأزمة الوسيطة :

وهذا النوع من الأزمات يمس جوانب ومجالات عديدة من الاقتصاد القومي أي بشكل جزئي وتحدث. هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية لتجديد الإنتاج الرأسمالي فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً كما الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج لذلك فإنه من المعايير التي يتم بواسطتها التمييز بين النوعين أن الأزمة الوسيطة أقل اتساعاً وشمولاً وتقتصر على الأطر الوطنية على عكس الأزمة الدورية التي تكون أكثر اتساعاً وشمولاً وتمتد عالمياً وأن الأزمة الوسيطة تكون محدودة العمق في حين أن الأزمة الدورية أكثر عمقاً وأخيراً فالأزمة الدورية تظهر بشكل دوري منتظم في حين أن الأزمة الوسيطة لا تظهر في سياق الدورة بل تقطع مجرى مرحلة واحدة من الدورة الصناعية فقط.

٣- الأزمة الهيكلية :

وهي الأزمة المرتبطة بالعوامل المحددة أو المقررة للتطور الرأسمالي التي يقترن حل التناقضات الناجمة عنها والمرتبطة بحدوث انهيارات أو قطوع جوهرية في البنية وهي الأزمة التي تطول مجالات معينة. أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي ومن هذه الأزمات أزمة الغذاء وأزمة الطاقة وأزمة الموارد الخام وغيرها من الأزمات.

بعد أن تم التعرف على الأزمة المالية كونها تمثل حالة من الاضطراب الحاد والمفاجئ في التوازنات المالية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى وهناك انواع مختلفة من الأزمات المالية تتمثل في الأزمات المصرفية وأزمة سعر الصرف وأزمة مديونية وأزمة فقاعة (الخرجي، ٢٠٠٩، ٧-٥).

١- الأزمة المصرفية : وهي الأزمة أو حالة الاختلال التي تظهر في النظام المصرفي وتتمثل في ثلاثة انواع هي:

أ_ أزمة سيولة : تحدث عندما يواجه المصرف زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع ويعجز عن الاستجابة لطلبات المودعين لأنه بطبيعة الحال يقوم بتشغيل وإقراض معظم الودائع

لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لديه لمواجهة طلبات السحب اليومي ولا يستطيع أن يستجيب لطلبات المودعين إذ تخطت النسبة المتوافر التي يحتفظ بها المصرف.

ب_ أزمة مصرفية هذا النوع يحدث عندما تمتد أزمة السيولة من مصرف واحد إلى مجموعة من المصارف لذلك فالأزمة المصرفية أشمل وأعمق وأشد تأثيراً من أزمة السيولة.

ت_ أزمة ائتمان وتحدث هذه الأزمة عندما تتوافر الودائع لدى المصارف وترفض المصارف ملح القروض تصبا لعدم الوفاء بطلبات السحب وهنا تحدث أزمة في الإقراض تسمى أزمة ائتمان.

٢- أزمة سعر الصرف : وتسمى كذلك أزمة العملة وتظهر هذه الأزمة عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة كبيرة تؤثر في قدرة العملة في أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزن للقيمة، وقد تتخذ السلطة النقدية قراراً بخفض سعر عملة البلد لعدة أسباب فقد تتخذ هذا الإجراء في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة لكن هذا الإجراء إذ كان بدون دراسة مسبقة ونتيجة عمليات المضاربة قد يؤدي إلى أزمة من هذا النوع كما حدث في الأزمة الآسيوية ١٩٩٧

٣- أزمة المديونية: تلجأ كثير من الدول إلى الاقتراض ويكون الاقتراض خاضعاً لشروط منها مدة التسديد ومبلغ خدمة الدين وغيرها وعندما يعجز البلد عن تسديد خدمة الدين هنا يقع في أزمة المديونية ويقوم بالدخول في مفاوضات لإعادة الجدولة وكما حدث في أزمة المكسيك ١٩٨٢.

٤- أزمة الفقاعة: وغالبا ما يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال وتظهر الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول (قد يكون سعر سهم مثلا) بشكل يتجاوز قيمتها الحقيقية العادلة ويكون الارتفاع غير مبرر وبما يسهم في تضخيم الفقاعة الإقبال على شراء الأصل بسبب الربح الناتج عن ارتفاع سعر الأصل وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل لذلك فإنه مهما كبرت الفقاعة ستكون مسألة انهيار الأسعار هي مسألة وقت لا أكثر وفي حال هبوط الأسعار تكون حالات الذعر بكثرة وتتهار الأسعار وتمتد الآثار

نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في قطاع معين أم تمتد لقطاعات أخرى (قدي، ٢٠٠٩، ٩).

سابعاً - آراء المدارس الكلاسيكية والكينزية في تفسير الازمات :

١ - المدرسة الكلاسيكية :

ظهرت المدرسة الكلاسيكية كرد فعل طبيعي على المذهب التجاري وقامت هذه المدرسة على مجموعه من الفرضيات ومن خلال هذه الفرضيات يفهم كيف كانت تنظر هذه المدرسة للأزمة ومن مفكري هذه المدرسة آدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت مل والقيادات الفكرية في جامعة كامبردج حينها. أسست المدرسة الكلاسيكية الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي عند الدليل النظري للرأسمالية الصناعية ويؤرخ لهذا الفكر منذ صدور كتاب ادم سميث (ثروة الأمم) عام ١٧٧٩ في بريطانيا. وتلتزم المدرسة الكلاسيكية بالفروض الأساسية التي جاءت من خلالها نظرة المدرسة للأزمة وكذلك تبعتها المدرسة النيوكلاسيكية بالالتزام بهذه الفروض التي تعد مقدسه لديهم بالرغم من التطوير الذي أحدثته على الأفكار الكلاسيكية ويعتقد الكلاسيك والنيوكلاسيك بناء على فرضياتهم أن الاقتصاد يتجه نحو التوازن بفضل آلية السوق التي تصحح من الانحرافات بشكل تلقائي فالأجور والأسعار مرنة بدرجة كافية لأن تصحح من أوضاع البطالة والكساد وان قانون ساي يوضح بانه لا يمكن أن يكون هناك قصور في جانب الطلب الكلي والسبب في ذلك يرجع إلى حصر وظيفة النقود في كونها وسيط للتبادل ولذلك فإن عرض مجموعه سلعية سيجد حتما طلبا لمجموعة سلعية أخرى، فقد كانت عملية فصل الاقتصاد الحقيقي عن الاقتصاد النقدي يجعل من عملية قصور الطلب أمراً مستحيلاً وبري الفكر الكلاسيكي أن دور الدولة في تحقيق الاستقرار يختلف جذريا عما كان عليه في المذهب التجاري إذ يتمثل في إعطاء الحرية التامة للأفراد وتقليص دور الدولة التي يصفها الكلاسيك بالدولة الحارسة وتشمل وظيفتها تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن. (خليل ، ١٩٨٩ ، ١٩١).

لذلك يعتقد الكلاسيك أن الأزمة الاقتصادية حاله نادره ومؤقته ويمكن أن تزول بفضل آلية السوق وانصب تحليل الفكر الكلاسيكي على ربط الأزمات أو الدورات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية، وظل الفكر الكلاسيكي التقليدي والمحدث يرفض أن يطلق مفهوم الأزمة على ما يحدث في الاقتصاد الرأسمالي من اضطرابات واصفا تلك الاضطرابات بالمشكلات العابرة التي لا تتعدى كونها مرحله انتقالية تعمل على تهيئة الاقتصاد الصعود مرحله جديدة. (Jesus, 2009, 28)

٢ - المدرسة الكينزية :

جاءت أزمة الكساد الكبير خلال المدة (١٩٢٩-١٩٣٣) لتكون من أعنف الأزمات التي حدثت في تلك الفترة وزادت من اهتمام المدارس الفكرية التي بدأت تبحث بشكل أوسع عن تحليل الأزمات ومن هذه المدارس المدرسة الكينزية ويعده جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) أحد اقتصاديي جامعة كامبردج ومن اتباع النظام الرأسمالي بريطاني الأصل وقدم نظريته العامة للتوظيف والفائدة والنقود عام ١٩٣٦ وكانت طروحاته رد فعل طبيعي على الفكر الكلاسيكي قبل الأزمة. يؤمن الكلاسيك بان كل الأسواق تحقق التوازن في الأمد الطويل وأن ذلك ينطبق على كل الأسواق بما فيها سوق العمل في حين يرى كينز أن هذا التحليل خاطئ ويجب التركيز على الأمد القصير ويضيف كينز باستهزاء في الأمد الطويل ستكون جميعا في عداد الأموات. ويركز الكلاسيك على أن آلية السوق هي القوى الخفية التي تحقق التوازن في جميع الأسواق إذا ما تركت لها الحرية الكافية دون تدخل الدولة إذ يجب أن يكون دور الدولة محدوداً وحيادياً لذلك كل الاعتماد على آلية السوق في حين يعتقد كينز أن آلية السوق لوحدها غير قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحكومة مطالبة بان تتعاون مع اليد الخفية المنظمة لنشاطات السوق وأن تحل مكانها اذا تطلبت الأمور فالدولة مطالبة بأن تزيد من اتفاقها في عصور الكساد وأن تقلص من هذا الإنفاق في حقب الازدهار ولا يمانع كينز من أن تمويل الدولة إنفاقها المتزايد من خلال القروض إلا أنه يعتقد أن الاقتراض يجب أن

يكون أسلوبا استثنائيا وليس وضعا دائما والواجب على الدولة أن تسدد ما في ذمتها من قروض عندما يطرأ تحسن على الوضع الاقتصادي. (شيفر، ٢٠١٠، ٤٣-٤٤).

وفضلاً عما تم طرحه فإن أبرز الطروحات الكينزية تتمثل في التعبير عن المتغيرات الاقتصادية الكلية بتعابير نقدية وليس بتعابير عينية واعتماد النظرية الكينزية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وليس المتغيرات الاقتصادية الجزئية التي اعتمدها المدرسة الكلاسيكية ، وأن كينز لم يعط أهمية لعنصر الزمن وتحليلاً قصير الأجل، كما وضح كينز اعتماد الاستهلاك على الدخل وكذلك وضح دالة الاستهلاك في الأجل القصير، واستك كينز الشجاعة لنقض قانون ساي بتأكيدده على أن الطلب الفعال هو الذي يحدد العرض الكلي، وفي رأيه أن التشغيل الكامل والتوازن حالة استثنائية في حين أن نقص التشغيل وعدم التوازن هو القاعدة الأساس ويؤكد تضخم دفع التكاليف ويعتقد أن الصدمات الاقتصادية هي التي تأتي من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم فضلاً عن الزيادة المستمرة في العرض النقدي. (خليل ، ١٩٨٩ ، ٢٠٨).

والجدير بالذكر أنه كانت هناك طروحات كينزية قبل كينز ومنها ما جاء به نت فيكسيل (١٨٥١-١٩٢٦) وهو من الكلاسيك وأشار إلى الطلب الفعال قبل كينز وكذلك مالتوس الذي أشار إلى الطلب الفعال بشكل غير مباشر ولكن يبقى كينز هو الوحيد الذي استطاع أن يؤسس لمدرسة جديدة استطاعت أن تنقذ النظام الرأسمالي من أسوأ الأزمات في ذلك الوقت واستمر تألق هذه النظرية حتى العقد السابع من القرن العشرين على الرغم مما واجهته من هجوم شديد سواء من المفكرين الرأسماليين الأصوليين الذين اعتبروا الفكر الكينزي يميل نحو الأفكار الاشتراكية الماركسية أم من الماركسيين الذين اتهموا الكينزية بالتجاهل المتعمد لاجتهادات ماركس. وفيما يخص تفسير كينز للأزمات وخلافا لما كان سائدا في الفكر الكلاسيكي في عدم التفرقة بين الأزمة والدورة الاقتصادية فإن كينز يشدد على ضرورة التمييز بين الأزمة والدورة التجارية فالأزمة هي حالة الشدة الناجمة عن الانعكاس المفاجئ والسريع لمسار الدورة نحو الصعود أو الهبوط العنيف في حين تتسم الدورة التجارية بالتقلبات الاقتصادية

ذات الانتظام والتتالي الزمني وتتأثر الدورة التجارية بجملة من القوى الدافعة للنشاط الاقتصادي في الاتجاه التصاعدي إلى الحد الذي تعقد فيه هذه القوى التأثير فتظهر قوى أخرى تعمل باتجاه معاكس فتسحب النشاط الاقتصادي نحو الهبوط حتى تفقد هي الأخرى قدرتها على التأثير فتحل محلها قوى أخرى ذات اتجاه معاكس وهكذا.

وبعد التحليل الكينزي أن عجز الطلب الكلي الفعال هو السبب الجوهرى للأزمة ويتم إدراج عجز الاستهلاك ضمن مكونات عجز الطلب الكلي الذي يشمل الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري ويجب معالجة الأزمة من خلال التحرك على جانبي الاستهلاك والاستثمار، ويرى كينز أن سعر الفائدة يكون عاملاً مساعداً . نشوء الأزمة ولكنه ليس السبب الرئيس وإذا ما تزامن انهيار الكفاية الحديه لراس المال مع ارتفاع سعر الفائدة فإن ذلك يؤدي إلى مزيد من الإنكماشات. (شيفر، ٢٠١٠، ٤٥).

المبحث الثاني

تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية في العراق

عانى العراق من تقلبات خارجية وداخلية عدة، رمت بظلالها السيئة على حركة وعمليات القطاع المصرفي، فبعد عام ٢٠٠٣ شرعت سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم في حلّ المشاكل العالقة التي كان أهمها حلّ مشكلة الديون الخارجية المتراكمة لذا لجأ العراق إلى نادي باريس لشطب الديون وعلى ثلاثة مراحل شريطة أن يلتزم بوصفة الاصلاح الاقتصادي التي أعدها صندوق النقد الدولي التي تجلت برفع الضغط الانفاقي على الموازنة العامة وإعادة الاستقرار الاقتصادي فضلاً عن مجابهة التضخم وإعادة الثقة للحكومة للعملة الوطنية وسعر صرفها امام الشريك التجاري لذا سنتناول في الفقرات التالية مؤشرات الاقتصاد الكلي العراقي بحسب الآتي :-

اولاً - الناتج المحلي الاجمالي GDP :

يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً جداً لإظهار قوة الدولة اقتصادياً، فضلاً عن انه مؤشراً للتقلبات الاقتصادية ، لانه يعكس فاعلية جميع قطاعات الاقتصاد المحلي، فالناتج هو اجمالي القيمة الصافية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد في مدة زمنية عادةً ما تكون سنة ، أثرت الظروف السياسية والعسكرية والاختلالات الهيكلية على تراجع مؤشرات الاقتصاد العراقي سلبياً ، إذ لازال الناتج المحلي عاجزاً عن سدّ الطلب المحلي المتزايد ولاسيما بعد الانفتاح التجاري الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣ لذا يمكن التعرف على حركة بعض

المبحث الثاني تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية في العراق

المتغيرات الاقتصادية في العراق من بيانات الجدول الآتي :

جدول (١)
تطورات بعض المتغيرات الاقتصادية الخاصة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) (مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	معدل النمو %	معدل التضخم %
٢٠٠٤	٥٣,٢٣٥	—	٢٦,٩٦١
٢٠٠٥	٧٣,٥٣٣	٣٢	٣٦,٩٥٩
٢٠٠٦	٩٥,٥٨٧	٢٦.	٥٣,٢٣٠
٢٠٠٧	١١١,٤٥٥	١٥	٣٠,٨
٢٠٠٨	١٥٧,٠٢٦	٣٤	١٢,٦٦٢
٢٠٠٩	١٣٠,٦٤٣	-١٨	٦,٨٧٣
٢٠١٠	١٦٢,٠٦٤	٢١,٥	١,٨٧٩
٢٠١١	٢١٧,٣٢٧	٢٩	٢,٢٣٥
٢٠١٢	٢٥٤,٢٢٥	١٥,٥	١,٣٩٣
٢٠١٣	٢٧٣,٥٨٧	٧	٠,٥٥٦
٢٠١٤	٢٦٦,٣٣٢	-٢,٥	٠,١٨٤
٢٠١٥	١٩٤,٦٨٠	-٣١	٠,٣٦٧
٢٠١٦	١٩٦,٩٢٤	١	-٠,١٩٨
٢٠١٧	٢٢١,٦٦٥	١٢	٠,١٨٤
٢٠١٨	٢٦٨,٩١٨	١٩	٠,٣٦٧
٢٠١٩	٢٧٧,٨٨٤	٣	-٠,١٩٨
٢٠٢٠	١٩٨,٧٧٤	-٣٣,٥	٠,٥٧٤

- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة

- معدل النمو من إعداد الباحث .

من بيانات الجدول (١) يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد اتخذ

مساراً متذبذباً في المدة قيد البحث، فقد بلغت القيمة الاجمالية للناتج نحو (٥٣,٢٣٥) مليار

دينار عام ٢٠٠٤، ليواصل ارتفاعه بعد ذلك وصولاً لعام ٢٠٠٩، إذ بلغ (١٣٠,٦٤٣) مليار

المبحث الثاني تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية في العراق

دينار ، وبمعدل نمو سالباً بلغ (١٨-%) ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط أثر تداعيات الأزمة العالمية التي عصفت في العالم ، واستمر الناتج بالارتفاع حتى بلغ (٢٧٣,٥٨٧) مليار دينار عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو (٧%)، ليتراجع بعدها عام ٢٠١٥ ، إذ بلغ إجمالي القيمة الصافية للناتج نحو (١٩٤,٦٨٠) مليار دينار بمعدل نمو بلغت نسبته (٣١-%) نتيجة التلكؤ في تنفيذ عدد كبير من المشاريع الخدمية والاستثمارية ؛ بسبب عزوف عدد من المستثمرين والمقاولين نتيجة الأوضاع الأمنية التي لم يسيطر عليها وعدم الاستقرار الاقتصادي من جهة ، فضلاً عن عدم حصولهم على مستحقاتهم المالية من جهة أخرى، مما أثر سلباً على تنفيذ العديد من المشاريع واستمر تذبذب الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم أخذ الناتج المحلي الإجمالي مساراً تصاعدياً وصولاً لعام ٢٠٢٠ لينخفض إلى (١٩٨,٧٧٤) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٣٣,٥-) ويعود ذلك إلى انخفاض كميات النفط المصدرة ، بحسب اتفاق اوبك و اجراءات العزل الصحية نتيجة جائحة (COVID-١٩) ، فضلاً عن الغياب شبه التام للقطاع الخاص في الوقت الذي ينبغي أن يكون فيه هو القطاع القائد لعملية نمو الناتج المحلي الإجمالي بما ينسجم مع التحول باتجاه اقتصاد السوق.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ثانياً - التضخم Inflation :

يعدّ التضخم من المتغيرات التي تزعزع الاستقرار الاقتصادي ؛ لأنه من أهم المعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي، لقد عانت الدول من هذه المشكلة ومنها أنهار اقتصادها كالمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وتركيا عام ٢٠٠٠ ، والمكسيك وغيرها، والاقتصاد العراقي من الدول التي لازمها التضخم لعقود طويلة ولاسيما عقد التسعينيات، وبعد تغير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ حصلت بعض التطورات السريعة والمهمة، فقد تميزت تلك المرحلة بخروج العراق من قانون العقوبات الاقتصادية، وتغير اتجاه الإقتصاد من الإقتصاد المغلق إلى الإقتصاد المفتوح ، الأمر الذي سهل عملية التصدير والاستيراد، فأصبح العراق يستورد ما يحتاجه من سلع والخدمات لسد الطلب الكلي، حتى أفضى ذلك إلى حصول تضخم بجذب الطلب، لقصور مرونة الجهاز الانتاجي على سدّ الطلب المحلي ، لذا شرعت قانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤

المبحث الثاني تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية في العراق

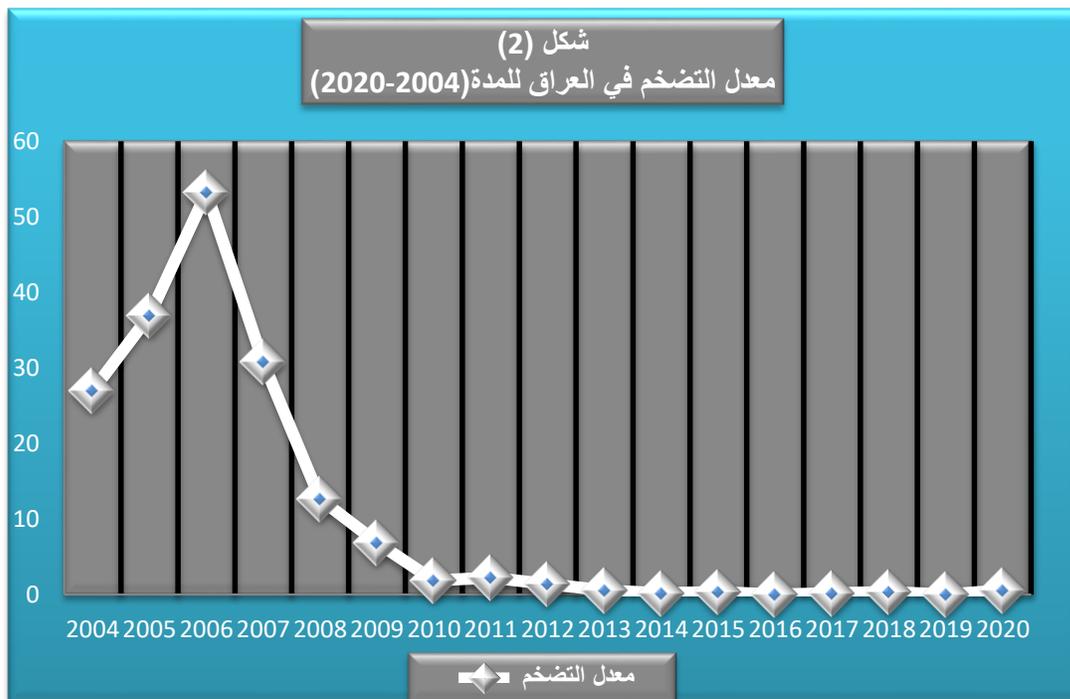
الذي تضمنت أهم بنوده مجابهة التضخم ، وإعادة الثقة للعملة المحلية وتحقيق الاستقرار لنظام الصرف المالي بإعادة الثقة للعملة المحلية، وبالتالي استخدمت السياسة النقدية في العراق ما يعرف بـ(قاعدة تايلر) ، نسبة إلى العالم الإقتصادي John Taylor ١٩٩٣، التي تجعل سعر الفائدة السائد في السوق النقدي دالة طردية في كل من التضخم وفجوة الناتج ، أي تربط سعر الفائدة بحالة الإقتصاد ، فترفع هذا السعر عندما يكون التضخم أعلى من المعدلات المستهدفة وخفضه في حالة اتجاه الإقتصاد نحو الركود، وعليه ان التذبذبات الحاصلة في التضخم تقلل من دقة التقييم للدورة المصرفية والمخاطر السوقية ، وذلك لكون التضخم يرتبط مباشرة مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحفظة المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الإئتمان والاستثمار الا ان الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلباً على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية(صالح،٢٠١٠:٤٦).

بالرجوع إلى بيانات الجدول (١) نلاحظ أن معدل التضخم السنوي في العراق اتخذ مساراً تصاعدياً في السنوات الثلاثة الأولى، إذ بلغ (٢٦,٩٦١%) عام ٢٠٠٤، ليرتفع إلى (٥٣,٢٣٠%) عام ٢٠٠٦ وهو أعلى معدل تضخم في مدة البحث والسبب يعود إلى ارتفاع الانفاق بشقيه الاستهلاكي ، ولاستثماري بنسبة ٤٧% لذات العام يقابلها زيادة في سعر الفائدة من البنك المركزي بنسبة (١٦%) عام ٢٠٠٦ و(٢٠%) عام ٢٠٠٧ فضلاً عن ارتفاع المعروض النقدي بقيمة (١٥,٥) ترليون دينار نتيجة الانفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي (فيحان ونعمان،٢٠٢١:٩١).

المبحث الثاني تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية في العراق

أما عام ٢٠٠٨ والسنوات اللاحقة تراجع معدل التضخم إلى (١٢,٦٦٢%) بسبب اجراءات السياسة النقدية بتطبيق سياسة التعويم المدار أمام الشريك التجاري، وفي عام ٢٠١٤ انخفض معدل التضخم إلى (٠,١٨٤%) وصولاً لعام ٢٠٢٠ ، إذ سجل معدل التضخم السنوي نسبةً بلغت (٠,٥٧٤%) ، وذلك يعود إلى نجاح البنك المركزي العراقي في هذا العام في احتواء التضخم في ظل ظاهرة الركود التي يعيشها الإقتصاد العراقي جراء الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية فضلاً عن تبنيه سياسة نقدية كفؤة تنطلق من حقيقة أن الاستقرار النقدي شرطاً أساسياً لتحقيق نمو مستدام، وعنصراً محورياً في الإقتصاد الكلي ، وعاملاً رئيساً في توافر بيئة ملائمة للاستثمار وحماية القوة الشرائية للعملة الوطنية .

ولإيضاح نستعين بالشكل الآتي :



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) .

ثالثاً - إجراءات السلطة النقدية للتحوط من الأزمات المالية :

بعد حدوث الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ تأثر الاقتصاد العراقي في تراجع عائدات الارصدة الأجنبية وبالتالي كان إلزاماً على البنك المركزي أن يوازن بين الطلب على العملة الأجنبية والمحلية، بوصفها جزءاً من متطلبات الإصلاح المصرفي، وفي ظل إرتفاع الطلب على العملة الأجنبية، لجأ البنك المركزي إلى استتزاز جزء من احتياطات العملة الأجنبية في عمليات نافذة بيع العملة، فضلاً عن تراجع استثمارات البنك المركزي الخارجية ، لذا لتعزيز قدرة المصارف التجارية تنظيمياً ومالياً ولخلق جهاز مصرفي قوي وآمن ضد الأزمات المالية يتمشى مع قواعد الصيرفة الدولية الحديثة قام البنك المركزي باتخاذ بعض الإجراءات لتطوير القطاع المصرفي تضمنت الآتي : (التقرير الاقتصادي، ٢٠٠٨: ٥-١٠).

- ١- وضع خطة أسبوعية لمتابعة ودائع الجهاز المصرفي بالدولار والدينار فضلاً عن تطورت تسديد الإئتمان المقدم من المصارف ورفع تقارير أسبوعية بذلك لمحافظ البنك.
- ٢- لدعم المصارف للتوجه نحو السوق وانتقال أثرها من الوساطة المالية إلى الدور التنموي الاقتصادي خفض سعر فائدة الإيداع الليلي* لدى البنك المركزي إلى ٥% بدلاً من ٧%.
- ٣- حدد البنك المركزي نسبة ٦٠% من رأس المال من الاحتياطات للمصارف لشراء أو تملك العقار بما فيها العقارات التي تقوّل إلى المصرف لتسوية الديون.
- ٤- لرفع سيولة المصارف الراغبة في ذلك شرع البنك المركزي العراقي بشراء ادوات الدين العام (سندات حكومية ، وحوالات الخزينة) من السوق الثانوية .

* الإيداع الليلي : هي الودائع التي يقبلها البنك المركزي من المصارف التجارية التي تزيد على متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الاستثمار الليلي ويمنح عليها فائدة .

المبحث الثاني تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية في العراق

- ٥- متابعة آثار الأزمة المالية العالمية على كل من المصارف العربية او الأجنبية التي ترتبط معها المصارف العراقية بعلاقات مالية أو مصرفية بهدف تلافي آثار الأزمة.
- ٦- رفع الحد الأدنى لراس مال التأسيس المصارف الجديدة إلى (٢٥٠) مليار دينار أو ما يعادل (٢١٣) مليون دولار لتعزيز قدرات المصارف وتطوير إمكانياتها المالية والإئتمانية والاستثمارية ، لتدعيم رؤوس أموال المصارف العراقية .
- ٧- إلزام المصارف بوضع التخصيصات المالية المناسبة لكل صنف ، لتطبيق اللائحة الإرشادية لتصنيف الإئتمان ، منذ عام ٢٠٠٧ .
- ٨- تحديد نسب السيولة بالحد الأدنى بنسبة ٣٠% على أن تحتسب على وفق تعليمات أعدت لهذا الغرض ، فضلاً عن تحديد متوسط السيولة بنسبة ٦٠% وذلك لعدم توافر فرص الاستثمار الآمن والإئتمان السليم في هذه المرحلة .
- ٩- إنشاء شركة لضمان الودائع ، وأخرى لضمان القروض وهما شركتان خاصتان ساهمت فيهما المصارف التجارية، يشرف عليها البنك المركزي العراقي يعدهما من المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العراقي .

المبحث الثالث

تحليل الكتلة النقدية والسيولة المحلية في العراق

اولاً – تطورات عرض النقد (M₁ – M₂) في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أفرز التغيير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ تمتع السياسة النقدية في العراق على الاستقلالية بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وتنفيذها إلى اجراءات غير تقليدية تتلاءم مع بيئة الاقتصاد العراقي ولاسيما توجيهها نحو اقتصاد السوق ومن أبرز ملامح الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة اي سياسة التمويل بالعجز اذ اتبع البنك المركزي مجموعة من التدابير والاجراءات لإدارة عرض النقود والتحكم به بما يحقق الاستقرار النقدي للوصول الى نظام مالي سليم , كما عمد الى توجيه تلك الاجراءات والتدابير باتجاه تعزيز الثقة بالعملة المحلية ومن ثم وبالجهاز المصرفي كمحاولة لتحجيم التسرب النقدي من المصارف عن طريق تقليل العملة في التداول ويضاف إلى مستجدات السياسة النقدية في العراق إصدار قانون المصارف رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ في وذلك يشكل القاعدة الأساس التي تستند عليها المؤسسات المصرفية وبالتالي تعزيز الثقة بها، ومن جملة مستجدات السياسة النقدية اصدار قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ والذي يشير إلى دور البنك المركزي في مكافحة غسيل الأموال ومما تقدم نلاحظ أن هناك الكثير من المستجدات التي انعكس تأثيرها على السياسة النقدية في العراق

وبالتالي ان لمفهوم عرض النقد ومكوناته في الاقتصاد العراقي لم ينحصر في وسائل الدفع المعروفة والتي تستند الى العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الخاصة

والزمنية وانما انتقل الى مفاهيم اوسع نسبيا ليشمل كثير من الاصول المالية الأخرى التي تتمتع ببعض خصائص النقود، ويتكون العرض النقدي في العراق من الاتي:(الحمداني واخرون، ٢٠١٦).

١- الاصدار النقدي: ان عملية الاصدار النقدي في العراق من مسؤوليات البنك المركزي اذ جاء في المادة رقم ٣٢ الفقرة ١ من قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ، للبنك المركزي العراقي اصدار العملة الورقية النقدية والمعدنية لغرض تداولها في العراق .

٢ - الائتمان المصرفي: تعد المصارف التجارية الجهة المؤهلة للقيام بمنح القروض وتلقي الودائع اذ تساهم المصارف التجارية في تركيبة عرض النقد من خلال الائتمان وهذا ما يؤدي بالنتيجة الى خلق وسائل دفع اخرى تضخ في الاقتصاد الوطني. ولغرض متابعة تطورات عرض النقد بمفهومه الضيق (M١) والواسع (M٢) نستدل بالجدول (٢) التالي :-

جدول (٢)

المبحث الثالث تحليل الكتلة النقدية والسيولة المحلية في العراق

تطورات عرض النقد M1 - M2 في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مليار دينار

السنة	الكتلة النقدية M1	معدل النمو %	السيولة المحلية M2	معدل النمو %	العملة خارج المصارف	الودائع بجميع اشكالها
٢٠٠٤	١٠,١٤٨	—	١٢,٢٥٤		٢٩١,٠٧٠	١,٢٤١,٣٥٢
٢٠٠٥	١١,٣٩٩	١١,٦٢٤	١٤,٦٨٤	١٨,٠٩٠	٦٢٥,٤٧٢	٧٢,٢٢٢
٢٠٠٦	١٥,٤٦٠	٣٠,٤٧٣	٢١,٠٨٠	٣٦,١٥٦	١,٣٣٠,٩٤٥	٤٠٠,٥٩٨
٢٠٠٧	٢١,٧٢١	٣٤,٠٠٢	٢١,٠٨٠	٠	١٤,٢٣١,٧٠٠	٧,٤٨٩,٤٦٧
٢٠٠٨	٢٨,١٩٠	٢٦,٠٦٨	٣٤,٩٢٠	٥٠,٤٧٣	١٨,٤٩٢,٥٠٢	٩,٦٩٧,٤٣٢
٢٠٠٩	٣٧,٣٠٠	٢٨,٠٠٢	٤٥,٤٣٨	٢٦,٣٢٨	٢١,٧٧٥,٦٧٩	١٥,٥٢٤,٣٥١
٢٠١٠	٥١,٦٢٠	٣٢,٤٩١	٦٠,٣٨٦	٢٨,٤٤٠	٢٤,٣٤٢,١٩٢	٢٧,٤٠١,٢٩٧
٢٠١١	٦٢,٤٧٤	١٩,٠٨٤	٧٢,١٧٨	١٧,٨٣٧	٢٨,٢٨٧,٣٦١	٣٤١,٨٦,٥٦٨
٢٠١٢	٧٢,٦٩٢	١٥,١٤٨	٧٥,٤٦٦	٤,٤٥٤	٣٠,٥٩٣,٦٤٧	٣٣,١٤٢,٢٢٤
٢٠١٣	٧٣,٨٣١	١,٥٥٤	٨٧,٦٧٩	١٥,٠٠٠	٣٤,٩٩٥,٤٥٣	٣٨,٨٣٥,٥١١
٢٠١٤	٧٢,٦٩٢	-١,٥٥٤	٩٠,٧٢٨	٣,٤١٨	٣٦,٠٧١,٥٩٣	٣٦,٦٢٠,٨٥٥
٢٠١٥	٦٥,٤٣٥	١٠,٥١٧	٨٢,٥٩٥	-٩,٣٩١	٣٤,٨٥٥,٢٥٦	٣٠,٥٨٠,١٦٩
٢٠١٦	٧٠,٧٣٣	٧,٧٨٥	٨٨,٠٨٢	٦,٤٣١	٤٢,٠٧٥,٢٣٠	٢٨,٦٥٧,٧٩٧
٢٠١٧	٧١,١٦٢	٠,٦٠٤	٨٩,٤٤١	١,٥٣١	٤٠,٣٤٣,٣٠٩	٣٦٦٤٣٢٧٥
٢٠١٨	٧٧,٨٢٩	٨,٩٥٥	٩٥,٣٩١	٦,٤٤٠	٤٠,٤٩٨,٠٦٧	٣٧,٣٣٠,٩١٧
٢٠١٩	٨٦,٧٧١	١٠,٨٧٥	١٠٣,٤٤١	٨,١٠١	٤٧,٦٣٨,٦٠٣	٣٩,١٣٢,٣٩٧
٢٠٢٠	١٠٣,٣٥٣	١٧,٤٨٧	١١٩,٩٠٦	١٤,٧٧٠	٥٩,٩٨٧,٠٩٨	٤٣,٣٦٦,٤٥٨

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية ، سنوات مختلفة.
- معدل النمو من اعداد الباحث .

من بيانات الجدول (٢) يتضح ان الكتلة النقدية M1 والسيولة المحلية M2 خلال

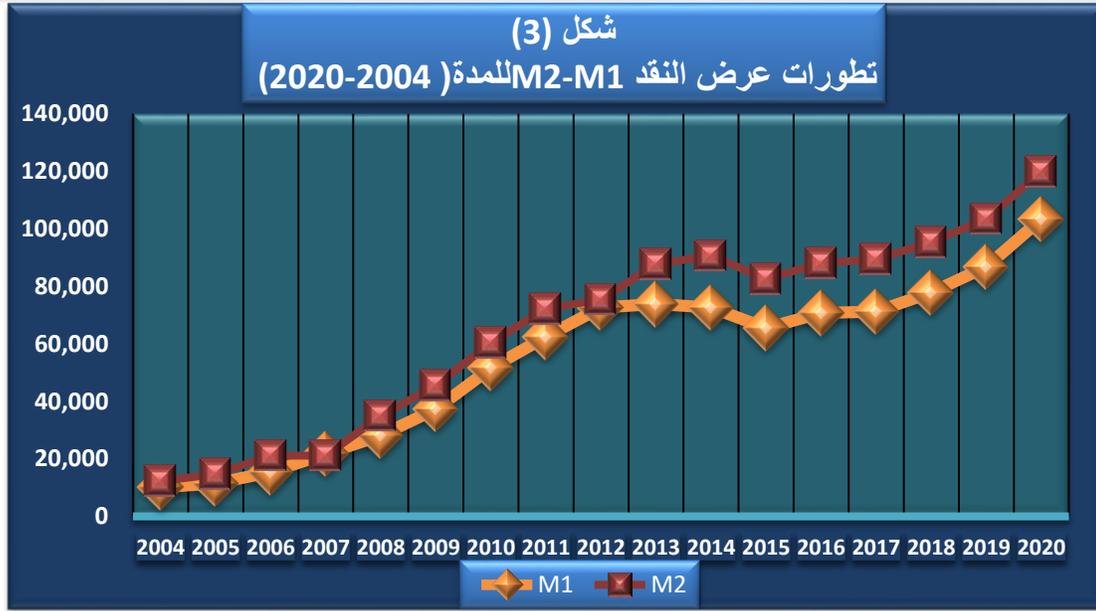
المدة قيد البحث قد اتخذ مساراً تصاعدياً بالارتفاع منذ عام ٢٠٠٤ اذ بلغت الكتلة النقدية

(١٠,١٤٨) مليار دينار فضلاً عن السيولة المحلية بلغت (١٢,٢٥٤) مليار دينار وصولاً لعام ٢٠١٤ إذ سجل انخفاضاً في الكتلة النقدية بلغ (٧٢,٦٩٢) مليار دينار بمعدل نمو سالب بلغ (-١,٥٥٤) اما السيولة المحلية ارتفعت الى (٩٠,٧٢٨) مليار دينار بمعدل نمو (٣,٤١٨%) ويعزى ذلك الى انخفاض الودائع الجارية أنكمش السيولة العامة الناجم عن انخفاض الإيرادات النفطية التي تأثرت بانخفاض اسعار النفط في منتصف عام ٢٠١٤ والاحداث الامنية ، وهذا مؤشر كبير بأن عرض النقد هو متغير داخلي تقيده السياسة المالية بصورة غير مباشرة (التقرير الاقتصادي،٢٠١٤:١٢).

اما صافي العملة خارج المصارف شهدت ارتفاع مستمر نسبة إلى لصالح الودائع الجارية ، وهذا يعود بالدرجة الأساس إلى عوامل عدة أبرزها ضعف الثقة بالجهاز المصرفي بسبب عدم المحافظة على ودائع الجمهور من قبل المصارف الأمر الذي أدى إلى ظهور حالات إفسار مصرفي، وانخفاض نسبة السيولة لدى عدد غير قليل من المصارف مما خلق ما يطلق عليها ظاهرة الذعر المصرفي، فضلاً عن زيادة حالات الهجرة الداخلية والخارجية كما على التوالي وتذبذب في الودائع بجميع اشكالها خلال المدة أما بعد عام ٢٠١٥ ولغاية ٢٠٢٠، فقد ارتفعت العملة خارج المصارف من (٣٤٨٥٥٢٥٦) إلى (٥٩٩٨٧٠٩٨) مليار دينار على التوالي، نتيجة ارتفاع صافي العملة في التداول، وكذلك الودائع ، كما ارتفع الودائع بجميع اشكالها إلى (٤٣٣٦٦٤٥٨) مليار دينار عام ٢٠٢٠ ، ويعزى سبب ذلك الارتفاع في العملة خارج المصارف إلى المنح التي منحها الحكومة إلى العاطلين عن العمل نتيجة أثر الاحتجاجات والتوسع في العرض النقد الذي حصل سنة ٢٠٢٠ وأن إقتصاد العراق أنكمش بنسبة

١١% العام الماضي، وهو ما يعكس تباطؤ الأنشطة الاقتصادية وأنّ "جائحة كوفيد-١٩ (كورونا) والأنخفاض الحاد في عائدات النفط، أديا إلى تفاقم نقاط الضعف الإقتصادية التي يعانئها العراق منذ فترة طويلة"

اما عام ٢٠١٥ سجلت الكتلة النقدية M١ انخفاضاً بلغ (٦٥,٤٣٥) مليار دينار بمعدل نمو سالباً (١٠,٥١٧-%) كما بلغت السيولة المحلية M٢ (٨٢,٥٩٥) مليار دينار بمعدل نمو سالباً بلغ (٩,٣٩١-) ويعزى ذلك إلى انخفاض الودائع الجارية بنسبة (١٦,٥-%) و(٣,٤-%) والعملية خارج البنوك بنسبة على التوالي ومن ثم اتخذ مساراً تصاعدياً وصولاً لعام ٢٠٢٠ اذ بلغت الكتلة النقدية (١٠٣,٣٥٣) مليار دينار بمعدل نمو بلغ (١٧,٤٨٧%) والسيولة المحلية (١١٩,٩٠٦) مليار دينار بمعدل نمو بلغت نسبته (١٤,٧٧٠%) يعزى ذلك الى نمو العملية خارج البنوك والودائع الجارية بنسبة (٢٥,٩%) فضلاً عن ارتفاع الانفاق العام اثناء انتشار الازمة الصحية على المستلزمات الطبية وتأهيل المستلزمات الطبية وتأهيل المستشفيات فضلاً عن اعطاء منح الى العوائل اثناء تطبيق حظر التجوال(التقرير الاقتصادي، ٢٤:٢٠٢٠). وللمزيد من الايضاح نستعين بالشكل (٣) التالي :-



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

ثانياً - السياسة الإحترازية للبنك المركزي العراقي :

تعرض القطاع المصرفي العراقي لازمات مالية عدة في المدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠ تعددت أسبابها، لكن في مجملها تتجه نحو تقلبات الأوضاع الأمنية والسياسية فقد تمخض قيام المصارف التجارية بتعديل نظامها الداخلي وسياستها الإئتمانية، وتحديداً منذ الأزمة الأمنية الاولى والمتمثلة بالحرب الطائفية لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فضلاً عن أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والتالية أزمة احتلال عصابة (العصابات الارهابية) الارهابية على مساحات واسعة من العراق وقع بها ١٢١ فرعاً للمصارف تحت التنظيم بلغت حصة المصارف التجارية الحكومية ٨٤ مصرفاً ، و٣٧ مصرفاً تجارياً خاصاً لتتختم بعد ذلك بأزمة فيروس (COVID-١٩) التي عطلت الأنشطة التجارية كافة، منها عمل القطاع المصرفي، إذ أثرت تأثيراً مباشراً على تراجع عائدات القطاع النفطي ليصل سعر برميل النفط إلى (٥٥)

دولاراً للبرميل في شهر شباط ٢٠٢٠ ، وقد أشارت تقرير الاستقرار المالي من المؤشرات التجميعية (مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر القطاع المصرفي ، ومؤشر سوق راس المال) إلى ارتفاع الطلب على القروض ؛ لذا سنلخص أهم الاجراءات التي لجأ اليها البنك المركزي في أزمة العصابات الارهابية وأزمة فيروس كورونا بالآتي :-

أ- الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي خلال سيطرة (العصابات الارهابية) : (عبد النبي، ٢٠١٧:٣).

- ١- إيقاف نشاط فروع المصارف والشركات المالية الغير بنكية الواقعة في محافظات (الموصل، وصلاح الدين ، وديالى، والأنبار) ومنع نقلها أو تزويدها بالعملة الأجنبية من النافذة .
- ٢- إيقاف اشتراك فروع المصارف والشركات المالية غير المصرفية في نظام المقاصة الالكترونية ، ونظام المدفوعات عامةً ، والواقعة في محافظات (نينوى، وكركوك، وصلاح الدين، وديالى، والأنبار) .
- ٣- إعداد تقرير شهري موحد لنشاط وموقف الفروع الواقعة تحت سيطرة العصابات الارهابية ، يرفع لمحافظ البنك المركزي بهدف منع الأموال المستحوذ عليها من العصابات الارهابية من الدخول إلى النظام المصرفي والمالي العراقي.
- ٤- الطلب من إدارات المصارف كافة تزويد دائرة مراقبة الصيرفة والإئتمان بالموجود النقدي المودع لدى فروعها الواقعة تحت سيطرة العصابات الارهابية وفي مدة ٢٤ ساعة .

ب- السياسة الإحترازية ضد أزمة فيروس (COVID-١٩) : (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠:٢٠٠).

١- إطلاق حزمة تمويل جديدة موجهة لقطاع الإسكان عبر المصرف العقاري وصندوق الإسكان بمبلغ (٣) ترليون دينار بأجال طويلة.

٢- تبنى البنك المركزي العراقي مجموعة من المشاريع لتمكين القطاع المالي والنقدي من الاستقرار؛ لينعكس تدريجياً على النمو الاقتصادي ولاسيما لمرحلة ما بعد كورونا.

٣- على صعيد السياسة النقدية تخفضت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية إلى ١٣% بدلاً من ١٥% ، وذلك لتوافر السيولة للقطاع المصرفي منذ شهر أيار - ٢٠٢٠.

٤- تأجيل استيفاء جميع الغرامات المفروضة على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

٥- تأجيل استيفاء أقساط المبالغ المستحقة على المصارف، والأخيرة بدورها قامت بتأجيل استيفاء الأقساط على المقترضين ابتداء من ٢٠٢٠/٤/١ ولغاية ٢٠٢٠/٩/٣٠ .

٦- تخفيض عمولة البنك المركزي على القروض الممنوحة بضمنها مبادرة الواحد ترليون وتخفيض فائدة المصارف وفائدة الشركة الضامنة.

٧- أما فيما يتعلق بالمبادرة السكنية فتزيد سقف المبلغ من ٧٥ مليون إلى ١٠٠ مليون دينار، مع تمديد مدة السداد من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة، والحد الأعلى للفائدة ٤% متناقصة.

٨- زيادة مبلغ تمويل مبادرة الواحد ترليون إلى (٥) مليون دينار بعد أن كان مليون دينار فقط ، وذلك لتنشيط الفئات ذات الدخل المحدود التي تأثرت بالجائحة، وإتاحة الفرصة لتمويل مشاريع التمويل الأصغر.

أولاً – الاستنتاجات :

- ١- أدى إصدار قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ في العراق إلى رفع أداء القطاع المصرفي مما اسهم في التوسع في زيادة عرض النقد في الازمات الاقتصادية .
 - ٢- استطاعت السياسة النقدية في العراق أن تخفض معدل التضخم بعد عام ٢٠٠٧ باستخدامها (قاعدة تايلر) وتطبيق سياسة التعويم المدار أمام الشريك التجاري .
 - ٣- اتخذ الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في العراق خلال مدة البحث مساراً متذبذباً نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق .
 - ٤- ميل السياسة النقدية نحو زيادة العملة في التداول على حساب العملة لدى المصارف وذلك نتيجة عدم ثقة الجمهور في القطاع المصرفي مما يرفع من معدلات الاكتناز.
- ثانياً – التوصيات :

- في ضوء ما توصل إليه من استنتاجات ، ولتجاوز الانعكاسات السلبية ودعم الإيجابية منها خرج البحث بمجموعة من التوصيات وكما يأتي :-
- ١- لا بد من تحقيق قدر كاف من الاستقرار الإقتصادي والسياسي والأمني ، لتشجيع الاستثمارات ، ولاسيما القيام بتحفيز رؤوس الأموال الأجنبية واستقطابها نحو الداخل لغرض تطوير الإمكانيات المالية سواء أفي السوق المالية أم الجهاز المصرفي ، ولاسيما في العراق .
 - ٢- على السلطة النقدية التأقلم السريع مع معطيات التطور التكنولوجي ؛ لمواصلة الإصلاح المصرفي لحاجة ملحة إلى توافر وسائل مصرفية مبتكرة تقدم خدمات مصرفية جديدة تساهم في نيل ثقة الجمهور لمواكبة التطورات في المصارف العالمية .
 - ٣- ضرورة ان يترافق الإصلاح النقدي مع إصلاح المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والقانونية، لأن نجاح عملية انتقال الآثار النقدية يعتمد على مدى توفر البيئة المؤسسية وفي القطاعات كافة.
 - ٤- لا بد من تنويع القاعدة الانتاجية ورفع نسبة القطاعات الاخرى من الناتج المحلي الاجمالي والتخلص من هيمنة القطاع النفطي والذي طالما يكون معرض الى التقلبات الاقتصادية سواءً اكانت خارجية ام داخلية

أولاً - المصادر العربية :

- ١- د.عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٤ ، ص ٣٥١.
- ٢- د.عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠، ص ص ٥٨٣ - ٥٨٤.
- ٣- الجنابي ، هيل عجمي جميل ، أرسلان ، رمزي ياسين : النقود والمصارف ، النظرية النقدية ، ط١ ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٩ .
- ٤- أبو السعود ،محمد فوزي: مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ .
- ٥- الجنابي ، هيل عجمي ، رمزي ياسين ارسلان، (٢٠٠٩) ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر ، عمان،
- ٦- السامرائي، د.يسرى ،الدوري، زكريا ،: البنوك المركزية والسياسات الاقتصادية ، دار اليازوري ، عمان ، ٢٠٠٦ .
- ٧- عبد المطلب ، عبد الحميد ، (٢٠٠٩) ، اقتصاديات النقود والمصارف (الاساسيات والمستحدثات) ، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- ٨- شامية ،احمد زهير ، (٢٠١٠)، النقود والمصارف ، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر، عمان.
- ٩- بلال خلف السكارنة ، خطط الطوارئ ودورها في ادارة الازمات المالية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث/كلية العلوم الادارية والمالية/ جامعة الاسراء الخاصة /٢٨-٢٩ /نيسان ٢٠٠٩ ، ص٥
- ١٠- عبد الله عبد الواحد مصلح الخولاني ، الاثار الاقتصادية للازمات في الاسعار العالمية للحبوب، بحث ، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص٧
- ١١- فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث بعنوان الأزمة المالية العالمية والانعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات والأفاق المستقبلية) ، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء عمان ٢٨ - ٢٩/٤/٢٠٠٩ .

١٢- د. عبدالله، شحاته الأزمة المالية المفهوم والأسباب، ٢٠١٠.

ثانياً- التقارير الاقتصادية :

١- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة (٢٠٢٠-٢٠٠٤).

٢- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي سنوات مختلفة (٢٠٢٠-٢٠٠٤).

٣- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات مختلفة (٢٠٢٠-٢٠١٠).

ثالثاً - المصادر الاجنبية :

- ١) Milton, Friedman, quantity theory of Money, - The New palgrave, A Dictionary of Economics, v- , ١٩٨٧. Irving Fisher: The Purchasing power of Money, New York, Macmallan, ١٩٢٦,
- ٢) Paul Samuelson, ١٩٧٦ Economics, Tenth, Editson, McGraw, Hill, Einzig, Monetary policy: Means& ends- Harmonds Worth, Pengiun books,

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
College of Administration and Economics
Department of Economics



**The effectiveness of monetary policy in light of the economic
crises in Iraq as a model for the period (٢٠٠٤-٢٠٢٠)**

**A research submitted to the Council of the College of Business and
Economics - University of Maysan as part of the requirements for
obtaining a bachelor's degree in economics**

Requester

Khaled Jabbar

Ahmed Kazem

with supervision

Assistant teacher

Ibrahim Ahmed Abed

٢٠٢٣ A.D

١٤٤٤ H.O